المصدر: الاهرام
التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٤

بقلم: إبراهيم نافع

مصر بعد السلام ونظرة فاحصة لما يجرى حولنا

حين بدأت سلسلة مقالاتى عن مصر بعد السلام لم يكن حافزى إلى كتابتها سوى أن نتلفت لنرى ماذا يجرى حولنا فى هذا العالم الحديث الذى تغيرت مفاهيمه، واختفت منه نظريات شمولية، وسادت فيه قيم ومعايير جديدة، ابسط مايقال عنها، إنها قيم المصلحة التى تسعى إلى تحقيقها كل دوله، وتستخدم فى سبيل ذلك مايتاح لها من وسائل، ولايعوقها عن تحقيقها نظريات جامدة، أو أفكار عفى عليها الدهر وتخطاها الزمن، بعد أن اصبحت السياسة بعبارة صريحة: «الخطوات والوسائل التى تحقق بها دولة مصلحتها القومية ومصلحة شعبها».

كان هذا هو هدفى من هذه السلسلة فى البداية، كما كان هدفى أيضا أن نشترك جميعا فى المناقشة، وأن تتعدد الاجتهادات لنصل من خلالها إلى الصيغة المثلى لتحقيق المصلحة القومية والنهوض ببلادنا.

لهذا فقد رحبت بكل رأى، قراته أو تلقيته، تعليقا على هذه المقالات، مهما كان صاحبه مختلفا معى فى الرؤية، لأننا نحتاج إلى كل الاجتهادات، ونحترم كل وجهات النظر، ونسعى إلى أن نتوصل من خلالها إلى مافيه خير بلادنا وشعبنا.

لقد تلقيت مثلا رسالة من الدكتور مهندس محمد عبدالهادى راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية، تعليقا على ما أشرت إليه من إمكانية استثمار موارد مصر من المياه فى إضافة بعض الدخل القومى لبلادنا عن طريق الاستفادة من عامل ندرة المياه لدى بعض دول الشرق الأوسط.

ومع أن وزير الأشغال والموارد المائية يختلف معى فى بعض المنطلقات، إلا أنى اعتبر رأيه اجتهادا مخلصا يرى مصلحة بلاده فيما يؤمن به ويدافع عنه. وقد يرى غيره نفس المصلحة فيما يؤمن به ويختلف فيه معه. والرأيان نحن فى حاجة إليهما، لنتوصل من دراستهما، دراسة وافية إلى الصيغة المثلى لاستخدام مواردنا من المياه. وقبل أن أمضى فى مناقشة رأى وزير الأشغال اعرض أولا رسالته:

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

.... تحية طيبة..

اطلعت على مقالكم (بهدوء) بعنوان.

مصر بعد السلام ونظرة فاحصة لما يجرى حولنا

ولإيماننا المطلق باهتمامكم برخاء مصر وتنميتها، وبإخلاصكم لقضايا مصر الاستراتيجية، ونظرتكم البعيدة المدى للمستقبل فى ظل المتغيرات العالمية، وفى اطار ديناميكية العلاقات المتنامية والمعقدة فى المنطقة.. رايت ان اكتب لكم فى شان بعض النقاط الجوهرية التى يحيط بها الفنيون ويدركون بحكم عملهم ابعادها الحالية والمستقبلية، راجيا أن يسهم ذلك فى توضيح الصورة الشاملة لأخطر القضايا التى تناولتموها فى مقالكم وهى مياه مصر.

بداية نتفق معكم تماما فيما ذكرتموه من أن «مبادىء السياسة الدولية فى عالمنا المعاصر تقوم على أنه ليس هناك عداء دائم ولاصداقة دائمة، وإنما هناك فقط مصالح تفرض الصداقة أحيانا وتفرض العداء أحيانا أخرى».

وعلى ضوء توجهكم هذا، فإن المياه كعنصر رئيسى للحياة يجب أن تكون بعيدة تماما عن تقلبات الصداقة والعداء، ويتفق كل خبراء المياه على ضرورة إبعادها عن السياسة ومشاكلها المعقدة.

كذلك ذكرتم ايضا: «أن سياستنا هى أن تكون الأولوية الأولى والقصوى للمشروعات المشتركة مع الدول العربية ثم الدول الأفريقية».

ونحن ولاشك نتفق مع سيادتكم فى هذا الطرح غير أن مايتعلق بقضايا المياه يختلف اختلافا جوهريا فى هذا الشأن. فأولويتنا الأولى والقصوى هى مع دول حوض النيل لضمان استمرارية العلاقات التاريخية المقننة مع أشقائنا فى هذه الدول والسعى إلى تطويرها بما يحقق مصالحنا ومصالح كل شعوب حوض النيل.

ننتقل بعد ذلك إلى موضوع المياه الذى تعرضتم له فى مقالكم والذى ذكرتم بشأنه النقاط الرئيسية التالية:

١ ـ أن موارد مصر من المياه وفيرة.

٢ ـ أن هذه الموارد تعتبر رصيدا استراتيجيا مهما لها فى الشرق الأوسط.

٣ ـ أن دول الشرق الأوسط تعانى من قلة المياه.

٤ ـ أن مصر تستطيع أن تلعب دورا استراتيجيا بمد مياه النيل إلى غزة والضفة الغربية والأردن.

٥ ـ توفير موارد إضافية من مياه النيل بتنفيذ مشروعات مشتركة جديدة مع السودان وأثيوبيا.

٦ ـ أن ذلك ليس من حصة مصر المقررة.

وهنا ـ وحتى لا أطيل على القارىء وعلى سيادتكم ـ أود أن أؤكد من واقع فعلى وعلمى ، وفى إطار النظرة المستقبلية لمصالح مصر وعلاقاتها مع اشقائنا فى دول حوض النيل على مايلى:

١ ـ أن مصر ليس لديها اى وفرة مائية، وأن عجز المياه فى مصر

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

سوف يمثل مشكلة بالغة التعقيد فى المستقبل القريب . ونسعى حاليا بكل السبل لمواجهتها ونخطط لاستخدام كل نقطة مياه بما فى ذلك مياه الصرف الصحى المعالجة.

وهناك خطط وسياسات لاستخدام المياه فى تتابع زمنى يتوافق واحتياجاتنا المتنامية، كما اننا نتطلع إلى المزيد من مياه النيل فى إطار تعاوننا الشامل مع دول حوض النيل لتوفير احتياجاتنا المستقبلية الملحة.

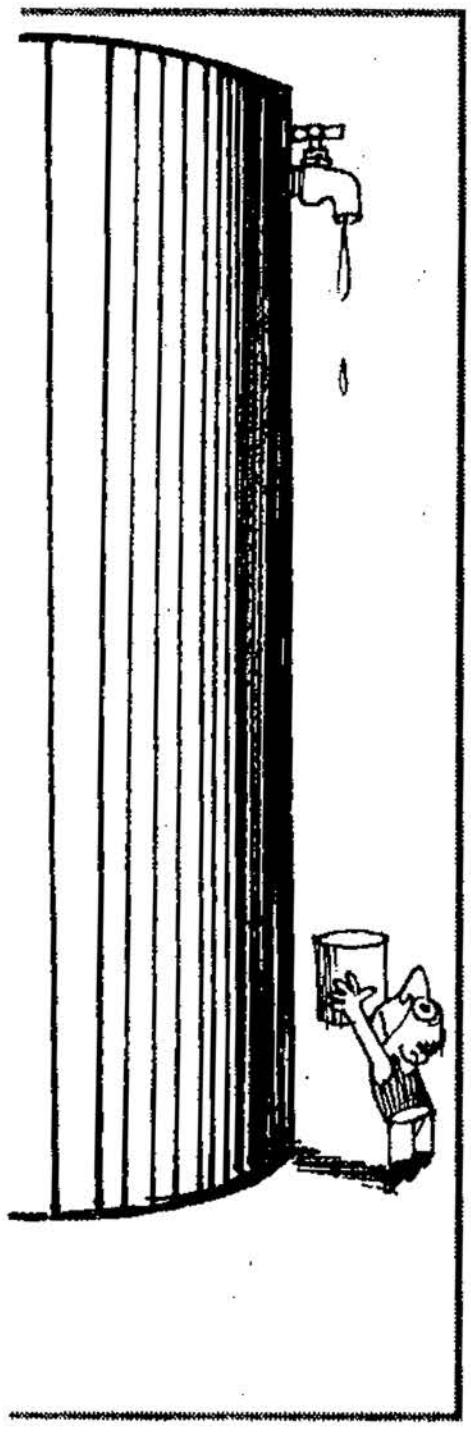

٢ ـ انه فى ظل التطوير والتحديث لمرفق الرى، والذى بدأ فعلا وبعد اتمامه بالكامل، ستظل مصر فى حاجة إلى المزيد من المياه.. ومن هنا فلا يوجد لدى مصر اى فائض من المياه. ومن المعروف ـ بالاضافة إلى هذا ـ أن مصر من الدول الفقيرة مائيا حيث يبلغ نصيب الفرد اقل من ١٠٠٠ متر مكعب فى العام وهو دون حد الفقر، وسوف يتناقص مع زيادة السكان ليصل الى ٦٠٠ متر مكعب فى العام بحلول عام ٢٠٢٥.

ونحن الآن نعيد استخدام مياه الصرف ذات الملوحة المرتفعة، وننفذ مشروعات أخرى لاستخدام مياه الصرف الصحى المعالجة لمواجهة أزمة المياه، حيث ان كل مشروعات التوسع الأفقى الزراعى تعتمد على مياه الصرف الزراعى والصحى المعالج علاوة على السعى لزيادة حصتنا من مياه النيل.

٣ ـ أن نقل المياه خارج الاحواض مبدأ خطير حيث أنه يعطى لكل الأطراف الحق فى التصرف على هواها مما يخل بمبادىء الأعراف والقوانين الدولية.

٤ ـ أن النظرة إلى نهر النيل يجب أن تشمل احتياجات دوله والتى لها تطلعاتها فى رخاء شعوبها، ومن هنا فإن إمكانيات نهر النيل لن تكون كافية لكل دوله، ومن هنا فإن التعاون الحقيقى يجب أن يوجه إلى دول حوض النيل للتعاون معها فى مشروعات تخدم الدول المتشاطئة على نهر النيل.

٥ ـ أن نقل المياه إلى دول الشرق الأوسط لن يحل مشاكلها خاصة مع تطور الزيادة السكانية. ومن هنا فإن الحل الأمثل هو التوسع فى تحلية المياه المالحة وغيرها من الطرق غير التقليدية خاصة وأن آفاقها غير محدودة.

٦ ـ أن هناك دولا عربية اخرى فى الغرب تحتاج إلى المياه مثل دول المشرق، ومن هنا فإنه إذا فتح هذا الباب فلن يغلق ابدا، وسيؤدى إلى المزيد من المشاكل.

٧ ـ أن زيادة عدد الدول التى تستخدم مياه النيل ـ إلى جانب أن ذلك مخالف للقوانين والأعراف الدولية ـ يزيد المشاكل ويعقد الأمور وتصبح حقوق الانتفاع محل صراع مستمر وبلا نهاية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

٨ ـ أن ذلك يزيد الشكوك لدى دول حوض النيل فى أن مصر لديها فائض من المياه هى ليست فى حاجة إليه، ومن هنا يزداد الأمر تعقيدا.

وفى الختام اود أن أؤكد مجددا أن موضوع نقل نقطة ماء خارج حدود حوض النيل امر فى منتهى الخطورة، كما نؤكد أنه موضوع غير وارد لتعارضه مع المصالح القومية المصرية.

وختاما تقبلوا أصدق امنياتى بالتوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وزير الاشغال العامة والموارد المائية

د. مهندس محمد عبدالهادى راضى

هذه هى رسالة وزير الاشغال والموارد المائية التى تعكس حساسية «مدرسة الرى المصرية العريقة» التى يمثلها مهندسو الرى المصريون الذين توارثوا جيلا بعد جيل الاهتمام بمياه النيل والحرص عليها وتمحيص الامور بدقة قبل التفريط فى أى نقطة منها.

ولاشك انها مدرسة جديرة بالاحترام لوطنيتها المشهود لها بها ولإيمانها القديم ـ والسابق لعصره ـ بأن المصلحة تفرض السياسة، والسياسة تتبع المصلحة، وليس العكس. فهذه المدرسة القديمة العريقة للرى المصرى كانت تفرض دائما على السياسة المصرية أولوياتها بدافع المصلحة الوطنية العليا. ومن تراث هذه السياسة الاهتمام دائما بعلاقات حسن الجوار والتنسيق والتخطيط بشأن موارد المياه ومشروعاتها المستقبلية مع دول حوض نهر النيل.

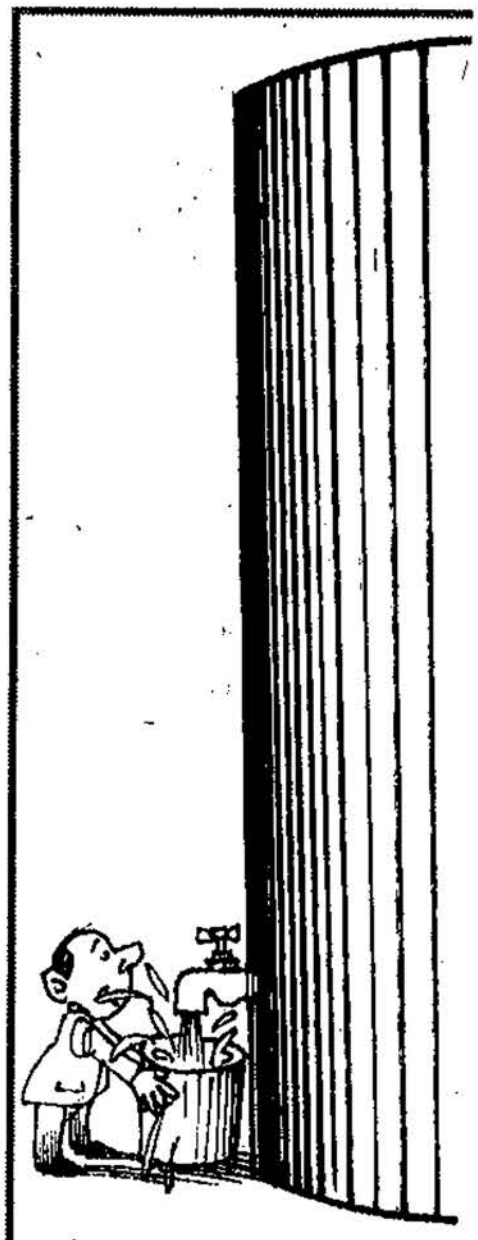

ولاشك أن موضوع المياه يمثل واحدة من اخطر قضايا المنطقة، كما يمثل فى نفس الوقت أمرا بالغ الحساسية فى مصر. فالنيل ليس مجرد نهر ومصدر للمياه والنماء فقط وإنما هو حياة للشعب.

وقضايا المياه من أخطر قضايانا بلا جدال، وحديثى عن وفرة الموارد المائية المصرية كان أمرا يدور فى سياق المقارنة النسبية بالموازين المائية المختلة فى المنطقة حتى غرب آسيا، واحتمالات النزاع المستقبلية حول الموارد المائية والتى تلوح نذرها منذ فترة، ومع ذلك فهناك مبادرات مطروحة لحل مشاكل المياه ولابد من المشاركة بالرأى مع اشقائنا فى كيفية الوصول إلى صيغ ملائمة ومناسبة حول المصالح المشتركة لدول المنطقة، فيما يتصل بقضايا المياه. وهذا لايعنى مطلقا التفريط فى قطرة مياه واحدة من مصادرنا المائية، إنما كان الحديث إذن عن وفرة نسبية فى مجال مصادر المياه بالمقارنة باوضاع مائية تتسم بالشح والفاقة. ولم يكن يعنى أن هذه الوفرة المائية مطلقة فى حالة مصر. وصحيح ماذهب إليه الوزير، ومعه كبار المتخصصين فى المياه والرى، من أن مصر فى حاجة إلى تطوير واستحداث

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مصادر جديدة للمياه، وخاصة المصادر غير التقليدية، وأن الاوان لإعادة الانضباط إلى السلوك المائى للمصريين سواء فى الزراعة او الصناعة او مياه الشرب... إلخ، والبحث الجاد نحو توفير موارد إضافية من مياه النيل من خلال العمل المشترك مع السودان واثيوبيا فى هذا المجال. وهناك أيضا المجالات الجديدة التى ذكرها السيد وزير الأشغال كمعالجة مياه الصرف الصحى ذات الملوحة المرتفعة لمواجهة احتياجاتنا المائية المتزايدة.

إن كل هذه القواعد والمبادىء البديهية حول المياه المصرية، لاجدال حولها فى تقديرى، ولاسيما تلك القواعد المتعلقة بالقانون الدولى العام والاتفاقيات الدولية، وخاصة الاتفاقات بين دول حوض النيل. فهناك فعلا اطراف أخرى تشاركنا المصلحة، ولايمكن التفكير فى التنازل عن قطرة واحدة من مياهنا.

ومع كل هذه الاعتبارات المهمة، فإن من مصلحة مصر القومية ايضا المبادرة بطرح مجموعة من الأفكار والمشروعات المدروسة علميا حول تحلية المياه او البحث عن مصادر للمياه الجوفية، وهنا يمكن الحديث عن الاستفادة من الخبرات الدولية، والبحث عن صياغة لمشاريع مشتركة، على اساس أن هذه النوعية من المشروعات تتطلب تمويلا كبيرا، وخبرات علمية. وفى هذه الحالة يمكن مناقشة مدى ملاءمة فكرة نقل هذه المياه - ومن هذا المصدر - إلى الضفة الغربية والاردن طالما أن ذلك يشبع مصلحة قومية لمصر.

وفى النهاية أؤكد مرة أخرى أن دور مصر، ومكانتها، ومصالحها القومية هى الهدف من كل مأطرحته للنقاش فى سلسلة مقالاتى هذه.

وإذا كان وزير الأشغال والموارد المائية قد حركته المصلحة الوطنية للرد بهذه الرسالة الموضوعية المتجردة على ماتناولته عرضا فى مقالاتى فى مجال المقارنة بين ظروف المياه فى بلادنا وظروف ندرتها فى دول أخرى بالشرق الأوسط، فإن هناك اخرين نزلوا إلى الساحة وتصدوا للتعليق والرد، ولكن بغير هذه الموضوعية ولا هذا التجرد، وهؤلاء سيكون موعدى معهم فى المقال القادم.

مرة اخرى، إننا نفصل تماما بين مياه الشرق الأوسط ومياه مصر، لانها قضية مختلفة تمام الاختلاف، لاننا ندرك يقينا ان التصرف فى اى قطرة مياه مصرية هى قضية تمس عصب حياة كل فلاح مصرى بل وكل مصرى، ناهيك عن كل المحاذير التى نبه إليها وزير الرى المصرى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية